

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرواية الثالثة تجاه المواسعة

لقد استحضرها الشيخ الأعظم أيضاً قائلاً:

«و منها: رواية عمّار (الموثقة نظراً للخطبية) المشتملة على مسائل متفرقة، منها ما: «و ياستاده عن محمد بن أحمّد بن يحيى عن أحمّد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: سأله عن الرجل تكون عليه صلاة في الحضر هل يقضيها (الفوائت) و هو مسافر قال نعم يقضيها بالليل على الأرض (أي حينما ينزل و بلا عجلة) فاما على الظهر [1] فلأ و يصلّي (كما و كيف) كما يصلّي في الحضر.»[2]

فإنّ الظاهر - بقرينة المنع عن القضاء على ظهر الراحلة (راكباً فلا يقضيه على الراحلة) و الأمر بفعلها كما في الحضر (موسعاً) - أنّ المراد قضاء الفريضة (لا النافلة الفائتة و لهذا) فلو كان القضاء مضيقاً لجاز فعله على الراحلة (راكباً) كما في الفريضة (الحاضرة) المضيق وقتها أو وقت التمكّن منها (حيث يسوغ فيها أن يتمثلها على الراحلة، بينما لم يأمره الإمام بالقضاء راكباً، فتنتج المواسعة إذ لو اعتبرناها مضيقاً لتوجّب القضاء على الراحلة أيضاً).

بينما الشيخ قد قابلها بعدة أجوبة قائلاً:

«و فيه أولأ [3]: إنّه لا دلالة لها إلا على عدم جواز فعل الفريضة على الراحلة (فلا تتحدد حول الفورية أم المواسعة أساساً بل تستوجب الفريضة - سيان الأدائية و القضائية - على الأرض فحسب).

و أمّا وجوب النّزول عنها لأجل القضاء إن تمكّن، و عدمه (النزول) إن لم يتمكّن، فلا تعرّض لها في الرواية (و لهذا لا تدلّ على المواسعة حينما لم يتمكّن من النّزول)

نعم ربّما كان في قوله: «يقضيها بالليل» دلالة على أنه يؤخرها (الفائتة) إلى الليل ليقع على الأرض، فلا يقضيها بالنهار ليقع على الراحلة على ما هو الغالب من أنّ دأب المسافرين - خصوصاً العرب - المشي بالنهار (بلا مكث) فيكون وجه الدلالة، ظهورها في ترخيص تأخير القضاء إلى الليل و عدم وجوب المبادرة إليها بالنهار (بحيث إنّ هذه الفقرة ستُدلّ على للمواسعة تماماً).

نعم يمكن للقائلين بالمضايقه أن يقولوا: إنّ المبادرة إنّما يجب إذا أمكن فعل القضاء مستجماً لجميع الشروط الاختيارية لا مطلقاً (و لهذا لو لم يتيسّر النّزول فلا توجّب الفورية لأنّ التّضييق إنّما جاء من دلالة الأمر على الفور أو من ورود الدليل على وجوب التعجيل (حينما اكتملت الشروط لا مطلقاً وبالتالي لا تُنافي الرواية مع الفورية لو توفّرت الشروط).)[4]

و على كلّ تقدير (و توضيحاً أوسع لمقالة أهل المضايقة) فال فعل (المضيق) المشروط في نفسه بشروط (كالتمكّن على الأرض) إذا أخره المكلّف لتحصيل شرط من شروطه، لا يعدّ متوفياً فيه غير مستعجل، إذا لم يكن التأخير إلا بمقدار تحصيل الشرط، و لهذا لم يلتزم أهل المضايقة بسقوط السورة و طهارة الثوب و البدن، بل مقدار الطهارة المائية إذا أوجب التأخير، و كان التعجيل يحصل بالتيّم.

و السرّ في ذلك: أنّ ترخيص الفعل بدون الشرائط الاختيارية إنما يكون عند الاضطرار، و الاضطرار إنما يحصل إذا دار الأمر بين فوت أصل الواجب إما لضيق الوقت أو لطريق المانع - و لو بحسب ظن المكلّف - و فوات شروطه و أجزائه الاختيارية، و أمّا إذا دار الأمر بين فوات التعجيل إلى الفعل و فوات تلك الشروط و الأجزاء الاختيارية فلا يهمّ جانب الشروط و يراعى التعجيل.

و السرّ فيه: أنّ التعجيل المطلوب إنما عرض لل فعل بعد اعتبار الشروط و الأجزاء، فالمطلوب تعجيل الفعل المستجتمع لها، فمتنى لم يمكن تعجيل الفعل المستجتمع لها و ارتقب زمان الاستجمام فلا يعدّ عاصياً في التعجيل، و هذا هو السرّ في التزام العقلاء في مقام الإطاعة مراعاةً جانب الشروط و الأجزاء و إن تأخر زمان الفعل (فلا يضرّ بأصل نظرية المضايقة) بل لا يعدّ هذا تأخيراً، لأنّ التأخير و التعجيل إنما يعتبران بالنسبة إلى أزمنة الإمكانيّ (فبالتألي لا تتصدّم هذه الرواية مع الفوريّة المترتبة على تمامية الشروط) فافهم.

و أمّا توهّم أنّ الإمام عليه السلام لم يستفصل بين السفر الضروريّ و غيره فيأمره بترك غير الضروريّ المستلزم لتأخير القضاء إلى الليل، فمدفعوّ بأنّ مقام السؤال لا يقتضي ذلك - كما لا يخفى - فترك الاستفصال لا يجدي.»[5]

ولكن ننazuء استظهار الشّيخ حمايّة عن نظرية الموسوعة:

- أولاً: رغم أنّ الإمام عليه السلام قد تصدّى بيان جزئيات الحكم إلا أنه لم يحصر القضاء في نفس الليلة و لم يستعجل استداركَ الصّلاة أساساً - كي تُدلّ على الفوريّة - بل قد شرع «أصل القضاء على الأرض» فحسب فلم يُجوازه راكباً، و لهذا قد صرّح بأنه لا يصلّي على الرّاحلة.

- ثانياً: رغم أنّ موردها يتعلّق بفترة الليل إلا أنه لا ركيبة لها أبداً بل يُعدّ الليل هو المورد الغالب لممارسة العبادات و القضاء لدى الأسفار إذ كانوا ينزلون ليلاً للاستراحة.

فالحاصل أنّ الرواية الثالثة أيضاً ذات وجاهة و صلابة تجاه الموسوعة.

الرواية الرابعة تجاه الموسوعة

«و منها: رواية أخرى و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن أحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحْمَدٍ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْفَجْرِ حَتَّىٰ تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَ هُوَ فِي سَفَرٍ، كَيْفَ يَصْنُعُ؟ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِي صَلَاةً نَافِلَةً وَ لَا فَرِيضَةً بِالنَّهَارِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ وَ لَا يَتَبَتُّ لَهُ وَ لَكِنْ يُؤَخِّرُهَا فَيَقْضِيهَا بِاللَّيْلِ.»[6]

فإنّ فقرة «يؤخّرها فيقضيها بالليل» قد أزهقت المضايقة و هتفت بالموسوعة تماماً.

بينما الشّيخ الأعظم قد هدم دلالتها أيضاً قائلاً:

- أن المنع التحريمي عن قضاء الفريضة بالنهار (أي «لا يجوز له») مما أجمع على خلافه الفتاوى والأخبار (حيث إن جواز القضاء نهاراً يُعد بدھياً لدى الشيعة).^[7]

- فاما يحمل (النھي) على التقية فلا يُجدى (لأهل الموسعة) و إما على الكراهة، و هي بعيدة عن مساقها (حيث أكد الإمام: «و لا يثبت له») و مخالفة لظاهر الأخبار، بل صريح كثير منها.

- فإن لم يكن هذا كله (أي لا تقية و لا كراهة) موجباً لطرحها، جاز الاقتصار على موردها (أي صلاة الصبح).

- و لا داعي إلى صرفها عن الكراهة (أيضاً) إذ كما أن الحرمة منافية للفتاوى والأخبار، فكذلك الكراهة (حيث لم تتسجل الكراهة لدى الشيعة أيضاً) كما لا يخفى.^[8]

ولكننا لو أغمضنا أبصارنا عن ضعف سندنا - لأجل علي بن خالد العديم للوثاقة - لتمكننا من إعادة مضمونها إلى الرواية الماضية إذ كلتاھما تتحدثان حول «القضاء في السفر» بحيث إن الإمام قد نهى عن القضاء حينما تحرّك القافلة نهاراً، فأمرَ أن يقضيها ليلاً نظراً لعادة المسافرين بالاستراحة الليلية، وحيث إن كلا المفادين متقاربان كثيراً فلا تُعد شاذةً و لا مخالفة لإجماع الفقهاء - كما زعمه البعض - بل نظراً لمورد التساؤل - السفر و الحركة نهاراً - قد استنتجنا أن «النهار» يُعد عنواناً مشيراً للنھي عن القضاء على ظهر الدابة، وبالتالي سيتيسّر لنا استظهار الموسعة تماماً.

الرواية الخامسة تجاه الموسعة

و منها: ما رواه في البحار عن السيد ابن طاووس - في رسالة «غياث سلطان الورى لسكنى الترى» - عن حربى، عن زارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه فخاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاة ليلته تلك، قال: يؤخر القضاء و يصلّي صلاة ليلته تلك».^[9]

و توطئة لهذه الرواية:

1. إن السيد ابن طاووس - 664قـ - لم يؤلف رسالة في أجواء الفقه سوى هذه المذكورة، و ذلك نظراً لشدة ورعيه و تحركه عن عملية «الفتوى» و لهذا نرى أن قصصي الروايات التي قد استحضرها في الرسالة تُعادل 22 روایة حول الصلاة فحسب.

2. و الذي يعزز جودة رسالته السديدة أن الفقهاء النبلاء منذ عصر الشهيد الأول قد اعتبروا روایاته حجة وجيحة، إلا لدى المحقق الخوئي حيث قد خداش سند الرواية.^[10]

3. بينما نعتقد - وفقاً للسيرة الشهيره لدى المحققين - أن عمل المعظم - حتى المؤاخرين كالشهيد - سيجبر ضعف الأسانيد، وبالتالي سيتوفر لنا الوثيق الخبرى عرفيأً من دون أن ننحصر على السنّد - وثيق المخبر - فحسب، إذ نتحمل قوياً أن المؤاخرين كأمثال الشهيد الأول قد عثروا على صحف خطية قديمة فاطمئنوا بها نظراً للقرائن التي اكتنفتها - كورع السيد ابن طاووس - .

و أمّا برهنة الرواية تجاه الموسعة فقد أضافها الشيخ الأعظم قائلاً:

«و التقريب: أنَّ الظاهر من الدين إِمَّا خصوص الفريضة الفائنة أو الأعم، و لا وجہ للتخصيص بالنافلة، فيدلُّ على جواز تأخير القضاء لنافلة الليل، ثمَّ عدم الأمر بفعلها قبل الصبح يدلُّ على عدم الترتيب.

و برد عليه: أنَّ ظهور لفظ الدين في الفريضة محلَّ نظر، بل لا يبعد - عند من له ذوق سليم - أن يراد من الدين - في مقابل صلاة ليلته تلك - صلوات سائر الليالي، فيكون حاصل الجواب: ترجيح أداء نافلة تلك الليلة على قضاء نافلة سائر الليالي.»[11]

-
- [1] الظهر - الحيوانات التي تحمل الأثقال في السفر (لسان العرب ٤-٥٢٢).
- [2] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 8. ص268 قم . مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [3] يَبْدُو أَنَّ هَذَا الْأَوَّلُ لَا ثَانِي لَهُ فِرْبَمَا نَسِيَ الْمَقْرِرُ.
- [4] رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص305 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [5] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة) ص306. قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [6] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 8. ص258 قم - ایران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- ثم علق عليه صاحب الوسائل قائلاً: «أَقُولُ: وَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ اشْتَغَلَ الْمُسَافِرُ نَهَارًا وَ كَانَ الْفَضَاءُ بِاللَّيْلِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِقْبَالِ وَ التَّوَجُّهِ فَيُكَرِّهُ الْفَضَاءُ نَهَارًا وَ عَلَى فَضَاءِ الصَّلَاءِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي رِوَايَةِ هَذَا الرَّاوِي بِعَيْنِهِ وَ تَقْدُمُ مَا يَدْلُلُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا وَ فِي أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ وَ فِي الْمَوَاقِفِ وَ غَيْرَهَا وَ يَأْتِي مَا يَدْلُلُ عَلَيْهَا»
- [7] وكذا بقرينة «النافلة» قرينة سياقية سناعي أن النهي لا يُعد تحريمياً بل كراهيّاً.
- [8] نفس المصدر.
- [9] البحار ٨٨:٣٢٧. الحديث ٦.
- [10] فهاجمها قائلاً: «لَكِنَّهَا رِوَايَةً شَازَّةً لَا تَنْهَضُ لِمَقْاومَةِ مَا سَبَقَ، فَإِنَّهُ مِنْ أَظْهَرِ مَصَادِيقِ قَوْلِهِ (عليه السلام): «خُذْ بِمَا اشتَهَرَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَ دُعِ الشَّاذَ النَّادِرَ» هَذَا مَضَافًا إِلَى أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ فِي نَفْسِهَا وَ إِنْ كَانَ قَدْ عَبَرَ عَنْهَا بِالْمَوْتَقِّنِ فِي بَعْضِ الْكَلَمَاتِ، فَإِنَّ فِي السَّنْدِ عَلَيْهِ بْنَ خَالِدٍ، وَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ.
- نعم، المذكور في الوسائل في هذا الموضوع: أحمد بن خالد، بدل علي بن خالد. لكنه سهو من قلمه الشريف أو قلم النسخ[10]. و الصحيح هو علي بن خالد كما في نسخ التهذيبطبع القديم منه و الحديث، إذن فلا تصل النوبة إلى الحمل على التقية كما قيل، وإن كان مما لا يأس به لو صحّ السنّد». (موسوعة الإمام الخوئي ج 16 ص124)
- [11] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص307 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.